

## شركات تهدد أمننا الغذائي

رّد أحد الاقتصاديين على مقالنا السابق، «الأمن يأكل الزراعة»، الذي استنتجنا فيه أنه يهدد «الأمن الغذائي». بأن الزراعة ليست أساسية في لبنان، ويمكن استيراد الغذاء. إلا أن المعلق الاقتصادي لم يذكر عن أي نوع من الغذاء يتحدث؟! أي عن القيمة الحقيقية لهذا الغذاء المصنوع والمستورد ومشاكله وأضراره، ومن يضمنه عليه ويتحكم به

- على سبيل المثال - لا تحوي الثمار الطبيعية، ولا علاقة لها بتلك الثمار، بل تحوي مواد منكهة كيميائية تُصنّع في المختبرات، بطعم تلك الثمار. تعبير «المنكهات الطبيعية» الذي نقرأه على ملصقات بيان السلع الغذائية المصنّعة لا علاقة له بأي شيء طبيعي، لأن المختبرات قد تكون، غالباً، هي التي صنعت تلك «المنكهات» التي تهدف إلى إخفاء الطعم الأصلي للمنتجات ذات الجودة المتدنية. وبالمقارنة مع الغذاء الكامل والطبيعي، تُعدّ معظم «الأغذية» المصنّعة فقيرة جداً بالفيتامينات والمعادن الطبيعية وغنية بالسرعات الصناعية، بل كي تشجع شركات الأغذية المستهلكين على شراء سلعتها، تضيف إلى منتجاتها «فيتامينات ومعادن»؛ علماً أنه لو كانت تلك السلع تشكل طعاماً حقيقياً، لما وجب أصلاً إضافة «الفيتامينات والمعادن».

### شيفرة للتخليع

من قوة حيلة دعائيتها، قد تمنح الشركات سلعتها اسماً بيتياً حميمياً، مثل «من خيرات بلادنا»، أو «بيت المونة»، مع صور على الغلاف تثير الشهية.

كذلك، لا يعرف معظم المستهلكين كيفية فك «الشيفرات» المطبوعة على

قبل بضع سنوات، أعلنت مؤسسة «وكسفام» الدولية في تقرير خاص بعنوان «من يقف خلف العلامات التجارية»، أكبر عشر شركات أغذية ومشروبات ومواد التجميل («المغذية» للجلد)، وأكثرها تأثيراً في العالم، هذه الشركات الضخمة تمتلك قوة هائلة لدرجة تحكمها بالعلامات التجارية التي يشتريها الناس، وبالتالي تمتلك تأثيراً كبيراً بغذائهم وظروف عملهم، في مختلف أنحاء العالم. أسماء بعض هذه الشركات مالوفة لنا، وبعضها الآخر غير مألوف، وأقل شيوعاً في منطقتنا.

### الشركات العشر

من هذه الشركات العشر الاحتكارية الأكثر تحكماً في «الأغذية» المصنّعة عالمياً ومحلياً: «نستله»، «بيبي كولا»، «كوكا كولا»، «يونيليفر»، «دانون»، «جنيرال ميلز»، «كيلوغس»، «مارس»، «أسوسيتيد بريتش فودس» و«مونديليز». يعمل في كل واحدة من هذه الشركات آلاف العمال، وتراكم عائدات سنوية بمليارات الدولارات، وتتحكم فعلياً بغذاء العالم.

اختيار هذه الشركات العشر باعتبارها الأضخم ارتكز على كونها الأكبر عالمياً من حيث إيراداتها الإجمالية، ومن حيث كونها احتكار قلة معدودة من المنتجين، إضافة إلى موقعها في التصنيف السنوي لشركة «فوربس» 2000، الذي يصف الشركات استناداً إلى مبيعاتها المركبة وأصولها وأرباحها وقيمتها في السوق، كما يقول الباحث جورج كرزيم. كذلك إن عشرات المليارات من الدولارات سنوياً قيمة إيرادات كل واحدة من الشركات العشر، علماً أن بحوزة خمس من بين هذه الشركات أصول بقيمة 50 مليار دولار على الأقل؛ كذلك إن أرباح أربع شركات بلغت العام الماضي أكثر من 6 مليارات دولار لكل واحدة منها.

### الدعايات التجارية

يحمل العديد من هذه الشركات أسماءً عائليّة، وهي تنفق مبالغ هائلة على الدعايات التجارية للترويج لعلاماتها التجارية. تسع من بين الشركات العشر كانت خلال عام 2012 من بين أكبر مئة مشرّط للإعلانات التجارية. «كوكا

كولا»، على سبيل المثال، التي تُعدّ أكبر سادس معلن تجاري عالمياً، أنفقت خلال عام 2012 أكثر من 3 مليارات دولار على الإعلانات التجارية. في المقابل، حلت شركة «يونيليفر» ثانية في حجمها الدعائي عالمياً. مبدئياً، يعمل الترويج الدعائي لهذه الشركات على خلق شعور بالألفة من خلال الإعلانات التجارية، في محاولة للحفاظ على نزعة الناس الشرائية لمنتجاتهم «شبه الغذائية»، علماً بأن معظم الأغذية المصنّعة التي تشتريها تُعدّ مكونات «شبه غذائية». فمكونات السلع «الغذائية» التي تصنعها هذه الشركات، لا صلة لها غالباً بالغذاء الطبيعي والحقيقي، بل إن مصدرها هو المختبرات الكيميائية، لا الطبيعة، وهي بالطبع مؤذية لأجسامنا وصحتنا والبيئة.

### لا قيمة غذائية وقائلة

تزداد أذبة هذه المنتجات «شبه الغذائية» الكاذبة، كلما زاد استهلاكها بنحو متكرر ودائم. فهي تحوي غالباً دهنيات مشبعة تعمل على زيادة الوزن والكولسترول، وبالتالي تؤدي إلى انسداد في الشرايين. كذلك تحوي هذه المنتجات مستويات مرتفعة من الصوديوم، وزيوتاً مهدرجة وسكرًا مكرراً يزيد وزن الجسم ويرفع ضغط الدم والكولسترول، ويزيد احتمال الإصابة بمرض السكري. يضاف إلى ذلك احتواؤها على النشويات المعدلة، وعدد كبير من مضافات الأغذية الكيميائية (مضادات أكسدة ومواد حافظة وأصبغ ومنكهات ومُحليات صناعية). الهدف الوحيد لإضافة جميع هذه المكونات التي تسبب أمراضاً مزمنة وخطيرة، هو زيادة الأرباح، ولو على جثث المستهلكين.

تضاف المنكهات الكيميائية ومواد الرائحة إلى السلع الغذائية المصنّعة لإخفاء الطعم والرائحة الأصليين الكريهين لهذه المنتجات المتدنية الجودة أصلاً، فيما تُضاف الأصباغ الكيميائية لتحسين المظهر الخارجي للسلع الغذائية المصنّعة الفقيرة بمحتواها الغذائي، ولكنها مشهبة بمظهرها. معظم المنتجات «الغذائية» المصنّعة كيميائياً ليست طعاماً حقيقياً، فمشروبات الفواكه

### على الحافة

## من فضيحة إلى تراجيديا

### حبيب معلوف

لا تزال الفضيحة تجرّ فضيحة أخرى في ملفات البيئة. فمن فضيحة إنتاج سياسات في إدارة النفايات متناقضة وغير شاملة تسبق الاستراتيجية، إلى فضيحة شطب فقرات من هذه السياسات في مجلس الوزراء، التي تسبب أيضاً نسف قسم من إجراءاتها الضرورية، إلى فضيحة قرار مجلس الوزراء بمعالجة مكبات جبل لبنان، من دون أن يكون هناك خطة مستدامة، التي أنتجت فضيحة أخرى، هي طلب تمويل هذه العملية من كفالات المقالع والكسارات في وزارة البيئة... إلخ!

خلال هذا الأسبوع، انشغلت بعض الدوائر في وزارة البيئة، بالعمل على دراسة كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء المفاجئ وغير المدروس (رقم 70 في 2018/2/15). وقد تساءل البعض: من استشار وزير البيئة لكي يسير بهذا القرار - الخيار؟!

إثناء التمهيد في ملفات المقالع، تبين أن الكفالات، كما ذكرنا في مقالات سابقة، هي مخصصة لتراخيص المقالع والكسارات ولحسن سير عملها (حسب المرسوم 2002/8803)، وإمكانية مصادرة هذه الكفالة إذا خالف المستثمر الشروط التي ينص عليها الترخيص، خصوصاً موضوع المدرجات في استثمار المقالع، لكي لا يتكرر التشويه الضخم الذي حلّ في جبال لبنان تاريخياً، وإمكانية مصادرة هذه الكفالة وإصلاح التشويه على حساب المشوّه. وقد تبين أمس من خلال دراسة أولية لحجم هذه الكفالات الموجودة في المصارف، التي لا يمكن إخراجها إلا بإجراءات قانونية تتعلق بجهة الاستخدام، أي قطاع المقالع، لا أي قطاع آخر. وتبين أيضاً أن حجم هذه الكفالات يقدر بمليوني دولار أميركي فقط، في حين أن المطلوب من وزير البيئة لمشروع «الإصلاح»، 20 مليون دولار كبدية! وقسم من هذه الكفالات، يقارب النصف، هو لمقالع لا تزال تعمل. فكيف ستُصادر هذه الكفالات قبل أن تنتهي الأعمال، مع العلم أن ليس على الأرض اللبنانية مقلع واحد أو كسارة يعمل بطريقة نظامية وقانونية، وأن الكفالات لا تشمل القسم الأكبر من هذا القطاع الذي يعمل من دون تراخيص، وبمهل إدارية تتمدد باستمرار، وكان آخرها طلب وزير البيئة الحالي طارق الخبيب في كتاب رفعه إلى مجلس الوزراء في 2017/7/25، التمديد سنتين إضافيتين! فوزارة البيئة التي أهملت، ولا تزال، وضع استراتيجية للنفايات، أهملت أيضاً وضع استراتيجية شاملة، وقانون جديد للمقالع والكسارات يضع حداً لهذا الفتان وهذه الفوضى.

لا شيء استراتيجياً في هذه الوزارة. الارتجال سيد الموقف، في أقل تقدير، لكي لا نقول إن هناك «قصديّة» ما لترك الأمور على هذا الشكل، فيستطيع أن يستفيد من يريد أن يستفيد من قوى سياسية ممسكة بمفاصل السلطة والقرارات، على حساب الفائدة المتوخاة لخزينة الدولة أو للبيئة اللبنانية التي لا تدخل في حساب أحد.

وبغياب التفكير الاستراتيجي المزمّن في وزارة البيئة، سيطرت الطروحات الطارئة والعشوائية دائماً، حتى في أثناء فترات الاستقرار النسبي. من هذه العشوائيات، اقتراح مواقع المقالع والكسارات المشوّهة لمعالجة النفايات! واليوم استخدام أموال (كفالات) المقالع لمعالجة مكبات النفايات! فكما أن معظم مواقع المقالع الموجودة فوق مصادر المياه الجوفية لا تصلح حتى كمجرد مواقع لفرز النفايات (وليس لطمرها حتماً)، كذلك إن أموالها لا تصلح لمعالجة مكبات النفايات، إذ يمكن أن لا تكفي أيضاً لمعالجة تشوهات المقالع. فحسب الدراسة السابقة للمواقع المشوّهة، هناك مواقع لم تعد قابلة للإصلاح وإعادة التأهيل، لأن المستثمرين فيها أكلوا الجبال ولم يتدرجوا من البداية بالاستثمار، وكل أموال كفالات المقالع (كلها) لا تكفي لمعالجة موقع واحد مشوّه بطريقة عمودية، هذا إذا سمحت طبيعة الأرض ومساحتها بذلك. فمتى تخرج إدارة ملفات وزارة البيئة في لبنان من أيدي الهواة والسماسة المحترفين؟ أما أن لهذا المسلسل التراجي - كوميدي أن ينتهي؟!

### شركات تسيطر على الأراضي الرخيصة لإنتاج سلم قاتلة

ملصقات الأغذية المصنّعة، التي تكون غالباً غير مفهومة وغير واضحة، وإذا تمكن أحدنا من قراءة تلك «الشيفرات» (أرقام ال E)، فسرعان ما يكشف أنها ليست سوى مركبات كيميائية صناعية خطيرة مسببة لأمراض كثيرة؛ وكأننا نتعاطى مع مركبات ومحاليل كيميائية في مختبر لا علاقة له بالغذاء. الشركات تعلم بأن معظم المستهلكين يجهلون المعنى العلمي لهذه «الشيفرات» وكيفية فكها. لذا، إن ذكرها بهذه الطريقة البهيمية على أغلفة سلعة (أي تجنب ذكر الأسماء الكاملة للمركبات الكيميائية) يُعدّ شكلاً من أشكال التخليع التجاري.

### وضع اليد على الموارد

يشغل قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي أكثر من مليار فرد، أي ما يعادل ثلث قوة العمل العالمية، وفيما يُعدّ هذا القطاع أساسياً، تمارس ثلثة صغيرة جداً من الشركات نفوذاً هائلاً، وتتحكم بالنظام الغذائي العالمي، وتستنزف الموارد الطبيعية لدول الجنوب الفقيرة بأبخس الأسعار، على حساب المواطنين البسطاء، وتملي الخيارات الغذائية وشروط التوريد ونوعية المستهلكين. فعلى سبيل المثال، تستنزف شركة «نستله» المياه الجوفية في المناطق الريفية بباكستان حيث تقوم بتعبئتها وبيعها، وذلك بمحاذاة القرى التي تعاني من شح المياه العذبة النظيفة... كما فعلت في لبنان حين اشترت مياه ينابيع «صحة» في فالوغا، واستثمرت الآبار الجوفية في عين زحلنا وسحبها وعبأتها وبعاتها إلى لبنان والعالم، فيما تعطش القرى المجاورة، وقد أنشئ سد (مكلف وفاشل ومخرب وغير ضروري...) فوق شاغور حمانا لري القرى من مياه السود المشوّهة والملوثة؛ كذلك سيطرت «كوكا كولا» و«بيبي» على الكثير من الينابيع والمياه الجوفية لتصنيع منتجاتها التي باتت متوافرة أكثر من المياه العذبة حول العالم!



«شيفرة»  
ملصقات  
السلم...  
للتصريف، أم  
للتخليع؟

